بنك الإسكان

السياسة التنظيمية

سياسة الكشف والإبلاغ عن الممارسات الغير مشروعة

النسخة 16 – أغسطس 2026

www.eskanbank.com

الفهرس

.1	المقدمة التمهيدية	03
	1.1 أهداف السياسة	03
	1.2 مراجعة السياسات وإقرارها	03
	1.3 الالتزام بالسياسة	03
	1.4 توضيح السياسة	04
.2	التعريف	04
.3	الالتزام بالإبلاغ	04
.4	حماية المبلغين عن المخالفات	05
	4.1 الحماية	05
	4.2 السرية	05
	4.3 عقوبات لمن يتخذون إجراءات انتقامية	05
.5	الادعاءات الغير صحيحة أو الكاذبة	06
.6	حقوق الأشخاص المبلغ عنهم	06
.7	عملية الإبلاغ	06
	7.1 السلطة المعينة	06
	7.2 طريقة الإبلاغ عن الحالة	07
.8	إجراءات التحقيق	08
	8.1 (التحقيق)	08
	8.2 تعارض المصالح	09
.9	الأدوار والمسؤوليات	09
	9.1 مجلس الإدارة	09
	9.2 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال	10
	9.3 المدير العام	10
	9.4 مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال	10
	9.5 مساعدي المدير العام	11
	9.6 موظفي بنك الإسكان	11
	9.7 إدارة التدقيق الداخلي	11
	9.8 إدارة الاستشارات القانونية	11
	9.9 تكنولوجيا المعلومات	11

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

1. المقدمة التمهيدية

1.1 أهداف السياسة

الغرض من هذه السياسة هو:

- خلق بيئة داخلية يتم فيها تشجيع الموظفين على الكشف والإبلاغ عن أي نشاط أو سلوك احتيالي أو غير أخلاقي أو غير مشروع أو ضار، دون أي خوف من الانتقام والتمييز والحرمان بأي شكل من الأشكال ، والذي قد يتسبب في خسارة مالية للبنك أو يؤثر سلبًا على سمعة البنك.
- التأكد من أن الموظفين الذين يبلغون عن المخالفات أو الممارسات الغير مشروعة بحسن نية يتم منحهم أقصى درجات السرية.
- توفير ضمانات للمبلغين تضمن السرية وحماية مصالحهم الشخصية المشروعة.
- دعم وتشجيع الموظفين على الإبلاغ والكشف عن الأنشطة الاحتيالية أو غير الأخلاقية أو غير المهنية وإجراء تحقيق في مثل هذه التقارير.
- وضع هيكل للكشف عن المخالفات أو الإهمال أو الأفعال التي يعاقب عليها القانون في الوقت المناسب فيما يتعلق بعمليات البنك والشركات التابعة له.

1.2 مراجعة السياسات وإقرارها

جميع التعديلات المقترحة يجب أن تتم مراجعتها من قبل لجنة إدارة المخاطر، ومن ثم يتم التوصية بها إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعتها والمصادقة عليها.

بعد اعتماد التعديلات من قبل لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، تقوم اللجنة برفع هذه السياسة إلى مجلس الإدارة للتوصية باعتمادها، مع احتفاظ مجلس الإدارة بالمسؤولية النهائية عن الموافقة النهائية على هذه السياسة.

تُراجع هذه السياسة مرة واحدة على الأقل سنوياً، أو عند الحاجة نتيجةً لحدوث تغييرات جوهرية في القوانين أو الأنظمة أو المتطلبات الرقابية المعمول بها، أو في الأنشطة التشغيلية، أو الهيكل التنظيمي، أو مستوى المخاطر، أو بيئة العمل، أو أي عوامل أخرى قد يكون لها تأثير جوهري على أحكام هذه السياسة.

تتحمل لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولية التوصية بالسياسة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها النهائي. ومع ذلك، يجوز للمجلس، وفقًا لميثاقه، تفويض سلطة الاعتماد النهائي لهذه السياسة رسميًا إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

1.3 الالتزام بالسياسة

جميع أصحاب المصلحة الذين تنطبق عليهم هذه السياسة ملزمون بالامتثال لمتطلباتها، وتنفيذ الضوابط والإجراءات المناسبة لدعم التطبيق الفعّال لها.

ما لم يُنص على خلاف ذلك في هذه السياسة، يجب رفع جميع الاستثناءات من متطلبات السياسة إلى إدارة المخاطر والحلول العلاجية لمراجعتها وإبداء التوصية بشأنها، ومن ثم إحالتها إلى مجلس الإدارة للحصول على الموافقة النهائية.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

يجب توثيق جميع الاستثناءات المعتمدة توثيقاً مناسباً، مع إرفاق المبررات الكافية الداعمة لها، والاحتفاظ بها مع سجلات الموافقات ذات الصلة وفقاً لمتطلبات الحوكمة وحفظ السجلات المعتمدة لدى البنك.

تُعد إدارة المخاطر والحلول العلاجية الجهة المسؤولة عن حفظ النسخة المعتمدة من هذه السياسة والصادرة بموافقة مجلس الإدارة.

تخضع فعالية إطار الإبلاغ عن المخالفات للمراجعة والتقييم الدوريين من خلال عمليات الرقابة والإشراف الخاصة بالامتثال والحوكمة المعتمدة لدى البنك، وذلك وفقاً لسياسة الامتثال والإجراءات ذات الصلة.

1.4 توضيح السياسة

إدارة الحوكمة المؤسسية ومكافحة غسل الأموال هي المختصة بهذه السياسة وأي استفسارات حولها يجب أن توجه لهذة الإدارة.

2. التعريف

الإبلاغ عن المخالفات هو مصطلح يستخدم عند اشتباه شخص ما بشأن احتمال حدوث احتيال أو جريمة أو سوء تصرف جسيم آخر يمكن أن يهدد العملاء أو الموظفين أو المساهمين أو سمعة البنك. بالنسبة لأغراض هذه السياسة، يُعتبر أي بلاغ أو مخاوف يتم الإبلاغ عنه حالة من حالات الإبلاغ عن المخالفات ("الحالة" أو "الحالة المذكورة").

توضح الأمثلة التالية ما هو المقصود بسوء التصرف الجسيم:

- سوء التصرف المالي أو الفساد المالي أو الاحتيال;
- عدم التقيد بأحكام القانون أو التشريعات;
- النشاط الإجرامي;
- سلوك غير لائق أو سلوك غير أخلاقي;
- الممارسات غير المقبولة;
- الفساد;
- عمليات الاحتيال;
- تحريف الحقائق;
- التحرش الجنسي;
- إساءة استخدام السلطات المفوضة;
- إساءة استخدام أصول البنك;
- الفشل في الامتثال للمعايير المهنية المناسبة;
- إساءة استخدام السلطة، أو استخدام صلاحيات وسلطات البنك لأي استخدام غير مصرح به أو تحقيق مكاسب شخصية;
- خرق قواعد الممارسة القانونية;
- محاولات متعمدة لإخفاء أي مما سبق.

3. الالتزام بالإبلاغ

يجب على الموظفين الإبلاغ عن أي حوادث مشتبه بها أو محتملة لسلوك غير قانوني في أنشطة البنك أو سوء تصرف جسيم أو انتهاك خطير لقواعد البنك أو سياساته أو إرشاداته، أو أي إجراء يضر أو يمكن أن يضر بمهمة البنك أو سمعته (يشار إليها فيما يلي باسم "المخالفات").

قد تشمل هذه الحوادث الموظفين أو المقترضين أو المروجين أو المقاولين أو الموردين أو المستفيدين أو الأفراد أو مؤسسات أخرى تشارك أو تسعى للمشاركة في الأنشطة المتعلقة ببنك الإسكان.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

يجب على الموظفين التعاون في أي تحقيق رسمي أو مراجعة حسابات أو طلب مماثل. ولا يجوز لأي من موظفي البنك أو مديريه استخدام مناصبهم لمنع الموظفين الآخرين من ممارسة حقوقهم أو الامتثال لالتزاماتهم على النحو المبين أعلاه . ويتولى مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال مهام مسؤول الإبلاغ عن المخالفات في البنك، ويُعد المستلم الأساسي لحالات الإبلاغ عن المخالفات وأي استفسارات من الموظفين تتعلق بإطار عمل الإبلاغ عن المخالفات.

4. حماية المبلغين عن المخالفات

4.1 الحماية

يتمتع أي موظف في حال الإبلاغ عن مخالفة، شرط أن يتم ذلك بحسن نية وامتثالا لأحكام هذه السياسة، بالحماية من أي أعمال انتقامية.

وفقًا لهذه السياسة، يعرف "الانتقام" بأنه أي إجراء أو تهديد باتخاذ إجراء يضر بشكل غير عادل المبلغ بسبب تقريره، بما في ذلك، على سبيل المثال ولا ينحصر على المضايقة والتمييز وأعمال الانتقام، المباشرة أو غير المباشرة، التي يوصى بها أو يتم التهديد بها أو تتخذ ضد المبلغين.

يمكن اعتبار "حسن النية" على أنها تعني الإيمان القاطع بصحة الحوادث المبلغ عنها، أي أن الموظف يعتقد بشكل منطقي أن المعلومات المرسلة صحيحة.

ولا يتمتع الموظفون الذين يقدمون بلاغا يثبت أنه قدم بسوء نية بالحماية، ولا سيما إذا استند عن علم إلى معلومات كاذبة أو مضللة، ويخضعون لتدابير تأديبية.

يتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية لضمان وجود إطار مناسب يكفل حماية الموظفين من أي أعمال انتقامية.

4.2 السرية

تشجيع الموظفين على الإبلاغ مع الحفاظ على السرية. يجب أن يكون البنك ملتزما تمامًا بحماية الأشخاص المبلغين الذين يقدمون تقارير بموجب هذه السياسة. يجب ضمان حماية المبلغين عن مخالفة أولًا وقبل كل شيء من خلال التعامل بسرية مع هوياتهم. وهذا يعني أنه لن يتم الكشف عن أسمائهم، ما لم يأذن المبلغون شخصيًا بالكشف عن هويتهم أو كان هذا مطلبًا قانونيًا، خصوصًا إذا كان ذلك ضروريًا لضمان حق الأشخاص المتورطين في الحصول على محاكمة عادلة. في مثل هذه الحالة، يتعين على البنك إخطار المبلغين قبل الكشف عن هويتهم.

وعندما يرى الموظفون أنهم وقعوا ضحية للانتقام بسبب إبلاغهم عن مخالفة أو أن لديهم سببا وجيها للاعتقاد أو الخوف من تعرضهم لخطر الانتقام نتيجة إبلاغهم عن مخالفة، يحق لهم تقديم شكوى إلى مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال أو المدير العام وطلب اعتماد إجراءات وقائية.

ويقيم موظف التحقيق ملابسات القضية المحالة إليه ويجوز له أن يوصي المدير العام باتخاذ تدابير مؤقتة و/أو دائمة ضرورية لمصلحة البنك بغاية حماية الموظف المعني. ويبلغ الموظف خطيا بنتائج هذا الإجراء.

4.3 عقوبات لمن يتخذون إجراءات انتقامية

يحظر أي شكل من أشكال الانتقام يقوم به الموظف ضد أي شخص بسبب إبلاغه عن مخالفة بحسن نية ويعتبر انتهاكًا لمتطلبات الولاء والأخلاقيات المهنية الواردة في مدونة قواعد سلوك الموظفين. وفي هذه الحالة تتخذ تدابير تأديبية.

يتعين على مسؤول التحقيقات مراقبة أي مخاطر محتملة للانتقام طوال فترة التحقيق، والتوصية عند الحاجة باتخاذ التدابير الوقائية المناسبة إلى المدير العام أو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

ويجب مراجعة تدابير الحماية بشكل مستمر خلال فترة التحقيق، والاستمرار فيها لمدة معقولة بعد إغلاق القضية متى ما اقتضت الظروف ذلك.

وفي حال تم تقديم بلاغ عن مخالفة من قبل طرف خارجي وتبيّن وجود مخاطر انتقامية، يجب اتخاذ التدابير المناسبة لفصل الموظف المعني عن أي مهام أو إجراءات أو تعاملات تتعلق بذلك الطرف الخارجي، وذلك للمدة اللازمة لحماية نزاهة القضية ومنع أي أعمال انتقامية محتملة.

5. الادعاءات الغير صحيحة أو الكاذبة

إذا قدم الموظف ادعاء بحسن نية، ولم يؤكده التحقيق اللاحق، فلن يتم اتخاذ أي إجراء ضد هذا الموظف. عند الإبلاغ يجب على الموظف توخي الحذر لضمان صحة المعلومات. ولكن إذا ثبت أن الموظف قام بادعاءات خبيثة أو كيدية، واستمر في تقديمها، فقد يتم اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة ضد هذا الموظف بعد التحقيق المناسب.

6. حقوق الأشخاص المبلغ عنهم

يجب إخطار أي موظف متورط في بلاغ عن مخالفات في الوقت المناسب بالادعاءات الموجهة ضده، شرط ألا يعوق هذا الإخطار سير إجراءات تحديد ملابسات القضية. وعلى أي حال، لا يجوز التوصل إلى نتائج تشير إلى الموظف خصوصًا بالاسم عند الانتهاء من الإجراء المذكور أعلاه، ما لم تتح له الفرصة لتقديم تعليقاته تماشيًا مع مبدأ احترام حقه في أن تتاح له جلسة استماع عادلة، على النحو المقرر قانوناً.

وبعد الاستماع إلى الموظف المتورط، أو بعد أن يطلب إلى الموظف أن يعرض قضيته كتابة إذا تعذر الاستماع إليه مباشرة لأسباب موضوعية، يتخذ المدير العام التدابير اللازمة لمصلحة البنك بناءاً على توصية موظف التحقيق. وبما أن الإبلاغ عن المخالفات و/ أو الإجراءات المترتبة على ذلك سوف يشمل التعامل مع البيانات الشخصية، يجب إدارة هذه البيانات وفقا للمبادئ والقواعد المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها في البنك والتوجيهات ذات الصلة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي .

7. عملية الإبلاغ

7.1 السلطة المعينة

وفقا للمتطلبات التنظيمية، قامت إدارة البنك بتعيين مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال للقيام بدور مسؤول الإبلاغ عن المخالفات، بالإضافة إلى كونه المسؤول الرئيسي عن التحقيق، وهو المسؤول عن تنفيذ أحكام هذه السياسة. كما يتحمل مسؤول التحقيق مسؤولية ضمان فهم المُبلّغين عن المخالفات لحقوقهم والتزاماتهم كما هو موضح في هذه السياسة.

يتحمّل مسؤول التحقيق المسؤولية الأساسية في تقديم المشورة للمدير العام ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال عند استلام كل بلاغ، بالإضافة إلى تقرير التحقيق، وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات المناسبة التي يجب اتخاذها.

يجوز للمدير العام أو لرئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال تعيين مسؤول تحقيق بديل للتحقيق في حالة إبلاغ عن مخالفة، وذلك وفقًا لطبيعة وموضوع الحالة، لا سيما في الحالات التي يكون فيها مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال مرتبطًا بأي شكل من الأشكال بالحالة.

يجب أن يكون مسؤول التحقيق البديل مدير أول، ويجب أن يتم هذا التعيين بشكل مبرر ومع توثيق الأسباب.
كما يجوز للجنة التدقيق والمخاطر والامتثال تعيين جهة خارجية مستقلة للتحقيق في الحالات الحساسة ويجب ان تشمل الإدارة العليا، وذلك في الحالات التي قد تتأثر فيها موضوعية التحقيق الداخلي.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

7.2 طريقة الإبلاغ عن الحالة

يتم التحقيق في حالات سوء السلوك من قبل مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال ، ما لم تكن الشكوى موجهة ضده أو مرتبطة بأي شكل من الأشكال بأفعاله. في مثل هذه الحالات، يجب إحالة الحالة إلى المدير العام لاتخاذ الإجراء المناسب.

في حال وجود أدلة على نشاط إجرامي، يجب على مسؤول التحقيق إبلاغ الشرطة بعد الحصول على موافقة المدير العام و/أو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في حال كان المدير العام متورطًا في الحالة. سيضمن البنك أن أي تحقيق داخلي لا يعيق التحقيق الرسمي الذي تجريه الشرطة. "ما لم تكن الحالة تتعلق بالاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، حيث لا يجوز أن يخضع قيام مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال بإبلاغ الجهات المختصة لموافقة أي شخص آخر"

قام البنك بتطبيق بوابة مخصصة للإبلاغ عن المخالفات، وهي نظام داخلي يُعرف باسم "Signals"، لتسهيل تصعيد حالات الإبلاغ عن المخالفات من قبل الموظفين بشكل آمن.

يتيح نظام Signals تسجيل وإدارة وتتبع حالات الإبلاغ عن المخالفات، ويمكن للموظفين اختيار تقديم الحالات بشكل مجهول للتحقيق من خلال النظام.

جميع الموظفين لديهم إمكانية الوصول إلى نظام Signals، حيث يتم ضمان السرية والخصوصية, مع الحفاظ على سرية الهوية، يُتوقع من المبلّغين تقديم معلومات وتفاصيل كافية تمكّن من إجراء تحقيق شامل وفعّال، إذ إن عدم إمكانية التواصل مع المبلّغ المجهول للحصول على معلومات أو أدلة إضافية عند الحاجة قد يعيق سير التحقيق ويؤثر على استكماله بالشكل المطلوب. ويمكن للموظفين اختيار تقديم مخاوفهم إلى الجهات التالية:

1. مجموعة مديري الإلتزام، ومساعد المدير العام للتدقيق الداخلي ، ومساعد المدير العام للشؤون القانونية ؛ (المستوى الأول)؛
2. المدير العام (المستوى الثاني) أو؛
3. رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال (المستوى الثالث).

سيقوم المستلمون بمراجعة الحالة، ويمكنهم بعد ذلك إعادة تعيين أو تصعيد الحالات بين المستويات حسب الحاجة ووفقًا لطبيعة وموضوع الحالة.

يمكن للمُبلّغ عن المخالفة متابعة حالة البلاغ من خلال نظام Signals، وسيتلقى إشعارات بريد إلكتروني تلقائية (في حال تم تزويد النظام بعنوان البريد الإلكتروني) بشأن أي تغيير في حالة البلاغ.

يمكن لأصحاب المصلحة الآخرين مثل العملاء والبائعين والممثلين ومقدمي الخدمات والأطراف الثالثة إرسال ملاحظاتهم وبلاغاتهم عن طريق إرسال رسالة إلى مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال عبر البريد الإلكتروني لمجموعة الإبلاغ عن المخالفات (whistleblowing@eskanbank.com) كما هو مذكور في موقع بنك الإسكان.

يجب على مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال التأكد من أن جميع الحالات المستلمة يتم تأكيد استلامها خلال فترة زمنية معقولة، ويتم تسجيلها والتحقيق فيها بنفس الدقة والإجراءات والسرية المتبعة في الحالات المستلمة عبر القنوات الأخرى، وذلك وفقًا لهذه السياسة.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

8. إجراءات التحقيق

8.1 التحقيق

يجب أن يتبع مسؤول التحقيق الخطوات التالية:

- يجب الحصول على التفاصيل والتوضيحات المتعلقة بالحالة. يجب على مسؤول التحقيقات تحديد وحفظ جميع السجلات أو الأدلة التي قد تكون ذات صلة بالقضية بشكل فوري، بما في ذلك المستندات، وسجلات الأنظمة، ورسائل البريد الإلكتروني، وسجلات المعاملات، وتسجيلات كاميرات المراقبة، وأي معلومات أخرى ذات صلة بالبلاغ أو التحقيق. كما يجب تأمين هذه السجلات والأدلة بطريقة تحول دون تعديلها أو حذفها أو الوصول إليها من قبل أشخاص غير مخولين أو فقدانها، وذلك إلى حين استكمال التحقيق ووفقاً لمتطلبات الاحتفاظ بالسجلات المعمول بها.

- يجب على مسؤول التحقيق إبلاغ الموظف المعني بالحالة في أقرب وقت ممكن عمليًا، ما لم يكن ذلك من شأنه أن يعرّض نزاهة التحقيق للخطر، وفي هذه الحالة يجوز لمسؤول التحقيق إخطار الموظف في وقت أكثر ملاءمة.

- ينبغي على مسؤول التحقيق النظر في إشراك مدققي حسابات البنك والشرطة في هذه المرحلة، إذا اقتضى الأمر ذلك ، بالتشاور والحصول على موافقة المدير العام أو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في حال كان المدير العام متورطًا في الحالة.

- وينبغي أن يقوم موظف التحقيق بالتحقيق في الادعاءات بمساعدة أفراد / هيئات أخرى عند الحاجة، بما في ذلك مساعد المدير العام للشؤون القانونية ومساعد المدير العام للتدقيق الداخلي.

- في الحالات التى يوجب فيها القانون على مسؤول التحقيق إخطار مصرف البحرين المركزي والجهات التنظيمية الأخرى ذات الصلة بأي مخاوف جوهرية يتم الإبلاغ عنها من خلال الحالة، لا سيما في الحالات التي يتضح فيها حدوث خرق للأنظمة.

- يقوم مسؤول التحقيق بتأكيد استلام بلاغات الإبلاغ عن المخالفات، متى ما كانت بيانات التواصل الخاصة بمقدّم البلاغ متاحة، ويضمن استكمال التحقيقات خلال فترة زمنية معقولة، ويفضّل ألا تتجاوز 60 يومًا تقويميًا من تاريخ استلام البلاغ، ما لم تتطلب طبيعة القضية أو درجة تعقيدها وقتًا إضافيًا. وعند الاقتضاء، ومع مراعاة متطلبات السرية والاعتبارات القانونية ومتطلبات التحقيق، يتم تزويد مقدّم البلاغ برد نهائي عند إغلاق القضية.

سيقوم مسؤول التحقيق بإعداد تقييم بشأن الحالة وصحتها في تقرير مكتوب يتضمن نتائج التحقيق والأسباب التي استند إليها القرار. وسيتضمن التقرير مدخلات من مساعد المدير العامل للتدقيق الداخلي و / أو الشؤون القانونية، إن وجدت، وسيتم رفعه إلى المدير العام.

سيقوم المدير العام بمراجعة النتائج للتأكد من أن الحالة قد تم التعامل معها بشكل عادل وشامل وحكيم وفقا لسياسة الكشف والإبلاغ. وإذا كانت الحالة صحيحة ومبررة، فسيتم اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة أو غيرها من الإجراءات المناسبة.

يجب إبقاء المُبلّغ عن المخالفة على اطلاع بمستجدات التحقيق، وإذا اقتضى الأمر، بنتائج التحقيق النهائية. ويمكن القيام بذلك من خلال نظام Signals في الحالات التي تم الإبلاغ عنها عبر النظام، مع الحفاظ على السرية والخصوصية.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

وإذا لم يكن المُبلّغ عن المخالفة راضيًا عن طريقة تعامل مسؤول التحقيق مع بلاغه ، فله الحق في رفع الأمر بسرية إلى المدير العام.

- في حال أسفر التحقيق في بلاغ الإبلاغ عن المخالفات عن إثبات وجود مخالفات تنظيمية فعلية أو محتملة، أو حالات عدم امتثال، أو أوجه قصور جوهرية في الضوابط الرقابية، أو مخالفات مالية، أو أي مسائل أخرى تتعلق بالامتثال، فيجب تقييم هذه المسائل ومعالجتها وفقاً لسياسة الامتثال المعتمدة لدى البنك والإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ للجهات الرقابية، والتصعيد، وإدارة الأحداث والمخاطر، ومتطلبات التقارير الخاصة بالحوكمة، حسبما ينطبق.

- وفي حال أسفر التحقيق في بلاغ الإبلاغ عن المخالفات عن إثبات وجود حالات تتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال أو الفساد أو سوء السلوك أو المخالفات القانونية أو أي مسائل أخرى تخضع لأطر حوكمة متخصصة، فيجب إحالة هذه المسائل والتعامل معها وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة لدى البنك والمتطلبات الرقابية والقانونية ذات الصلة.

يجب الاحتفاظ بجميع سجلات الإبلاغ عن المخالفات (مثل التقارير، وملاحظات التحقيق، والنتائج) بشكل آمن من قبل مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال و/أو مسؤول التحقيق البديل، لمدة لا تقل عن خمس سنوات. ويمكن الاحتفاظ بهذه السجلات في نظام Signals و/أو في مستودع آمن آخر.

8.2 تعارض المصالح

في حال وجود أي تعارض مصالح فعلي أو محتمل أو متصور فيما يتعلق بالتحقيق أو اتخاذ القرار بشأن أي بلاغ ضمن إطار الإبلاغ عن المخالفات، يجب على الشخص المعني بالتعارض الإفصاح عنه فوراً والتنحي عن أي مشاركة أو تدخل في إجراءات القضية. ويشمل ذلك الحالات التي تتعلق أو ترتبط بمدير الالتزام، أو موظفي إدارة الالتزام، أو الرئيس التنفيذي، أو أعضاء الإدارة العليا، أو أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو أي شخص تكون له صلاحية استلام البلاغ أو التحقيق فيه أو التأثير على آلية التعامل معه.

وفي هذه الحالات، يجب إعادة إسناد القضية إلى مسؤول تحقيق مستقل، أو إلى جهة خارجية مستقلة يتم تعيينها من قبل السلطة المختصة غير المتأثرة بتعارض المصالح، وذلك متى ما كان من المحتمل أن تتأثر استقلالية التحقيق داخلياً. وإذا كان الرئيس التنفيذي طرفاً في تعارض المصالح، فيتم رفع القضية مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال. أما إذا كان التعارض متعلقاً برئيس اللجنة أو أي من أعضائها، فيتم إحالة الموضوع إلى رئيس مجلس الإدارة أو إلى عضو مجلس إدارة آخر غير متأثر بتعارض المصالح. وفي حال كانت القضية تتعلق بأحد أعضاء مجلس الإدارة أو برئيس المجلس، يتولى أعضاء مجلس الإدارة غير المتأثرين بتعارض المصالح تحديد آلية التحقيق المناسبة، بما في ذلك تعيين محقق أو جهة تحقيق خارجية مستقلة عند الضرورة.

ويجب توثيق قرار التنحي وتعيين مسؤول التحقيق البديل أو الجهة الخارجية المستقلة، مع بيان أسباب ومبررات هذا التعيين ضمن سجلات القضية.

9.الأدوار والمسؤوليات

9.1 مجلس الإدارة

- يتحمّل مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة واعتماد سياسة الإبلاغ عن المخالفات الخاصة بالبنك
- ضمان وجود إطار مناسب يكفل حماية المُبلّغين عن المخالفات من أي أعمال انتقامية
- اعتماد الاستثناءات المتعلقة بالسياسة.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

9.2 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال

- تتحمل لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولية مراجعة واعتماد سياسة الإبلاغ عن المخالفات الخاصة بالبنك؛
- مراجعة اتجاهات الإبلاغ عن المخالفات والتوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة وضوابط التخفيف؛
- يقوم رئيس لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بمراجعة حالات الإبلاغ عن المخالفات من المستوى الثالث التي تم تصعيدها إليه وتعيين مسؤول التحقيق المناسب؛
- تعيين جهة خارجية مستقلة للتحقيق في الحالات الحساسة التي قد تتأثر فيها موضوعية التحقيق الداخلي؛
- تقييم وتقديم التوصية بشأن الاستثناءات في السياسة التي تم تصعيدها من قبل الإدارة لاعتمادها النهائي من قبل مجلس الإدارة.

9.3 المدير العام

- مراجعة حالات الإبلاغ عن المخالفات من المستوى الثاني التي تم تصعيدها إلى المدير العام وتعيين مسؤول التحقيق المناسب؛
- في حال كانت الحالة مرتبطة بأي شكل من الأشكال بمدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال أو ضده، يتحذ المدير العام مسؤولية ترشيح مدير أول بديل للعمل كمسؤول تحقيق؛
- تقديم المشورة والاقتراحات لمسؤول التحقيق أثناء عملية التحقيق؛
- مراجعة نتائج تقارير التحقيق للتأكد من أن الحالة قد تم التعامل معها بشكل عادل وشامل وحكيم وفقا لهذه السياسة؛ و
- اتخاذ قرار بشأن التدابير المطلوبة في مصلحة البنك.

9.4 مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال

سيكون مدير الالتزام هو مسؤول التحقيق المعين لتلقي والتحقيق في جميع البلاغات التي تم إجراؤها بموجب هذه السياسة. سيكون مدير الالتزام مسؤولا عما يلي:

- التحقيق في الحالة بطريقة موضوعية؛
- تقديم تقرير تحقيق شامل يوضح طبيعة الحالة ونتائجها إلى المدير العام أو مجلس لجنة التدقيق والمخاطر؛
- التوصية بالإجراء المناسب والواجب اتخاذه؛
- الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بشكاوى الإبلاغ عن المخالفات ؛
- إخطار مصرف البحرين المركزي وأي جهات تنظيمية أخرى ذات صلة بأي مخاوف جوهرية يتم تحديدها من خلال حالات الإبلاغ عن المخالفات ؛
- تقديم ملخص لحالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم رفعها خلال الربع المالي ونتائجها إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

يجب أن يتضمن الملخص الدوري تفاصيل الحالات المغلقة والمفتوحة خلال الفترة محل التقرير، بما في ذلك تواريخ استلام وإغلاق الحالات والإجراءات التصحيحية المتخذة. كما يجب إبراز أي أنماط أو مواضيع متكررة للحالات ورفعها إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لاتخاذ ما تراه مناسباً.

العمل على تنظيم جلسات توعوية ودورات تدريبية دورية لموظفي البنك بشأن إجراءات الإبلاغ عن المخالفات والقنوات المعتمدة لتقديم البلاغات، وذلك لتعزيز الوعي وترسيخ ثقافة الإبلاغ والالتزام.

9.5 مساعدي المدير العام

هم مسؤولون عن ضمان توعية موظفيهم بهذه السياسة وتطبيقها وتهيئة بيئة يكون فيها الموظفون قادرين على الإبلاغ بحرية ودون خوف من الانتقام

9.6 موظفي بنك الإسكان

يتحمل جميع موظفي بنك الإسكان مسؤولية الإبلاغ بشرط أن يكون لديهم اعتقاد صادق بأن الأعمال و/أو الممارسات الغير قانونية قد حدثت بالفعل.

9.7 إدارة التدقيق الداخلي

قد يكون مساعد المدير العام لتدقيق الداخلي هو المتلقي الرئيسي للقضية ويقوم بمراجعة نتائج التحقيقات بشكل مستقل لضمان الشفافية والامتثال لسياسة الإبلاغ عن المخالفات بناء على طلب من مجلس لجنة التحقيق والمخاطر أو الدير العام أو كما يرى مساعد المدير العام للتدقيق الداخلي ذلك مناسبا.

9.8 إدارة الاستشارات القانونية

قد يكون مساعد المدير العام للشؤون القانونية هو المستلم الأساسي للحالة ، ويجب عليه مراجعتها وتقديم الرأي القانوني/الإرشاد المناسب بشأنها.

9.9 تكنولوجيا المعلومات

تقديم الدعم الفني، الصيانة، والإصلاحات لضمان استمرار تشغيل نظام (Signals) وحماية سرية المبلغين عن المخالفات تنفيذ التحسينات على نظام (Signals) ما يتماشى مع أي متطلبات تنظيمية جديدة وملاحظات أصحاب المصلحة.

يتضمن هذا المستند معلومات سرية ومحمية قانوناً، وتُعد من المعلومات المملوكة حصرياً لبنك الإسكان.
يُمنع منعاً باتاً أي إفشاء، أو نسخ، أو توزيع أو استخدام غير مصرح به لمحتوى هذا المستند.

بنك الإسكان
ESKAN BANK

السياسة التنظيمية

سياسة الكشف والإبلاغ عن الممارسات الغير مشروعة

للإستفسار
HR@eskanbank.com

www.eskanbank.com

مصرف قطاع تجزئة ذو نشاط محدد مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي وخاضع تحت إشرافه